البيرة، وسبب ذلك عدم قدرة المجلس البلدي على ادارة شؤون البلدية وتفضيل القيام بالنشاطات السياسية على مصالح المدينة وسكانها» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٨٧، ١٨ و ١٩/٣/١٩٨٢، ص ٤).

ومن اجل اعطاء الاجراء صفة قانونية، قال شارون: من الواضح ان رؤساء البلديات وضعوا انفسهم في الزاوية؛ حيث اصبحوا في وضع لا مخرج منه. وقد تمت عمليا اقالة رئيس بلدية البيرة وفقا للقانون الاردني؛ حيث يقضي ذلك القانون باقالة المجلس البلدي في اللحظة التي تتوقف فيها بلدية ما عن القيام بواجباتها؛ ويتمثل التوقف في الحالة الراهنة، برفض الاجتماع مع رئيس الادارة المدنية لمناقشة الشؤون البلدية فقط، اذ قامت البلدية بذلك لاعتبارات سياسية، وهذا يتناقض مع الواجب الملقى على عاتق رئيس البلدية (**دافار**، ١٩/٣/١٩٨٢). وتستراً بالذريعة نفسها، اقدم قائد المنطقة الوسطى، اللواء اوري اور، على اقالة رئيسي بلديتي نابلس ورام الله، بسام الشكعة وكريم خلف. والسبب، في زعم اللواء اور، يعود الى نشاطهما التحريضي، وعدم اعترافهما بالادارة المدنية ومحاولاتهما المتكررة خرق النظام العام وفقاً لتوجيهات من م.ت.ف. وقد اتخذ هذا القرار بعد مشاورات وزارية برئاسة رئيس الحكومة، ناقش خلالها الوزراء ما أطلعهم عليه رؤساء اجهزة الامن. وتتوافق اقالة الشكعة وخلف مع قرار الحكومة القاضي بالعمل على ابعاد مؤيدي م.ت.ف. عن مواقع التأثير. وقد عينت الادارة المدنية ضابطين اسرائيليين لتولي مجلسي بلديتي رام الله ونابلس وهما: نوعام نال خلفا لكريم خلف، والرائد نير تسوريف خلفا لبسام الشكعة (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٢، ٢٤ و ٢٥/٣/١٩٨٢، ص ٦).

ردود الفعل

اثار قرار اقالة رئيسي بلديتي نابلس ورام الله ردود فعل مختلفة في الاوساط الاسرائيلية، فقد ندد حزب مابام بالقرار، وقالت حركة شينوي: ان حكومة بيغن تريد تطبيق الحكم الذاتي وتعمل للقضاء على اية مبادرة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة. اما حركة «السلام الآن»، فقد قالت: ان الحكومة الاسرائيلية مستمرة في سياسة اضطهادية ستؤدي بالضرورة الى المزيد من اراقة الدماء في المناطق المحتلة (**الفجر**، ٢٦/٣/١٩٨٢).

اما «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، فقد طالبت بيغن بالغاء اقالة رؤساء البلديات، في حين طالبت حركة «هتحياه» بالاستمرار في محاربة م.ت.ف. في المناطق المحتلة. وقال شمعون بيرس، زعيم المعارضة العمالية وزعيم حزب العمل، انه ليس هو المذنب في وصول رؤساء البلديات الحاليين الى مراكزهم (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، اثارت اقالة الشكعة وخلف غليانا في صفوف دوائر محلية عربية في اسرائيل، فرئيس بلدية الناصرة، عضو الكنيست توفيق زياد، شجب قرار الحكم العسكري، وقال في بيان خاص: ان رئيسي البلديتين انتخبا من قبل المواطنين، وهما يمثلان ارادة شعبهما. كذلك بعثت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية برقيات الى رئيس الحكومة ووزير الدفاع، اعربت فيها عن قلقها تجاه ما يجري ودعت الى الغاء التدابير المتخذة. وعلى صعيد آخر، اضربت المدارس الثانوية في الناصرة احتجاجا على احداث الضفة، ووزع الطلاب بيانا ذكروا فيه انهم ينوون اتخاذ خطوات اخرى، اذا استمرت الحكومة في سياستها التعسفية في المناطق المحتلة (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٣، ٢٥ و ٢٦/٣/١٩٨٢، ص ٩). كذلك اعربت لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت عن تضامنها مع رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة، وذكرت اللجنة، في بيان وزعته، ان رئيس الادارة المدنية لن يستطيع تغيير حقيقة مفادها ان رؤساء البلديات الثلاثة منتخبون من الشعب. واكدت اللجنة ان تصرفات الادارة المدنية لا تبقي للفلسطينيين سوى خيار العنف للدفاع عن حقوقهم. كما عادت «حركة السلام الآن»: وقالت «ان الحكومة لم تتعلم شيئا من احداث الاسابيع الماضية، وما زالت تواصل سياسة القمع وتصعيد المواجهة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٢، ٢٤ و ٢٥/٣/١٩٨٢، ص ٧).

مواقف المسؤولين

علق عدد من المسؤولين الاسرائيليين على احداث الضفة وكشفوا عن نوايا السلطات الاسرائيلية تجاهها. وفي هذا الاتجاه، قال البروفيسور مناحيم ميلسون، رئيس الادارة